الأمم المتحدة

A/C.5/55/SR.25

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

Distr.: General
18 January 2001
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الخامسة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد كيلابيل ..... (بوتسوانا)

(نائب الرئيس)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: **السيد مسيلي**

المحتويات

البند ١١٦ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-73690 (A)
0073690

في غياب الرئيس، تولى نائب الرئيس السيد كيلابيل (بوتسوانا) الرئاسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

البند ١١٦ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع) (A/54/287 و Add.1 و A/54/456 و Add.1 إلى 5 و A/55/543)

١ - **السيد هالبواكس** (المراقب المالي): عرض الاقتراحات الواردة في تقارير الأمين العام عن الميزنة على أساس النتائج (A/54/456 و Add.1-5). ولا تشكل التغييرات التي يوصي الأمين العام بإدخالها تدريجيا على دورة تخطيط البرامج وميزنتها ورصدها وتقييمها ثورة ولكنها تدخل في نطاق التطور الذي بدأ منذ مدة طويلة وأدى إلى تنقيح النظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج، والجوانب المتعلقة بالميزانية التي تمت بصلة إلى تخطيط البرامج وميزنتها ورصدها وتقييمها. وتنبثق التعديلات المعتمدة من عرض ''الإنجازات المتوقعة'' في الخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية، ومن عرض الاستراتيجيات الموضوعة ومؤشرات النواتج الواردة في الوثيقة الأولى.

٢ - وتهدف أولى التعديلات التي تم اقتراحها الآن إلى أن تدرج في مشروع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ مؤشرات للنتائج تشبه المؤشرات الواردة أصلا في مشروع الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥. ومن أجل المحافظة على الارتباط اللازم بين الوثيقتين، يتعين اتخاذ قرار بهذا الشأن على الفور. ويقترح الأمين العام من ناحية أخرى أن يدرج في تقارير الأداء عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ تقييم للنتائج الفعلية مقارنة بالنتائج المرتقبة، وذلك بمساعدة مؤشرات النتائج الواردة في الميزانية البرنامجية. وتضاف هذه المعلومات إلى المعلومات المتصلة بإنجاز النواتج. كما سيتم تفصيل البيانات المالية التي تم إرسالها إلى الدول الأعضاء لتدرس الميزانية البرنامجية المقترحة كما هي مفصلة الآن، على الأقل في مرحلة أولى. ويمكن في المستقبل إدخال تعديلات أخرى على هذه النقطة عندما يتم اكتساب خبرة كافية في استعمال المؤشرات. وترى الأمانة العامة أن المفاهيم المعروضة في تقرير الأمين العام يمكن أن تطبق على جميع الأنشطة التي من المقرر الاضطلاع بها في الميزانية البرنامجية، مع إدخال التعديلات اللازمة عليها نظرا لاختلاف طبيعة هذه الأنشطة.

٣ - وقدمت اللجنة الاستشارية عددا من الاقتراحات التي من المتوقع أن تسهل تنفيذ الاقتراحات التي قدمها الأمين العام إذا وافقت الجمعية العامة عليها. وتتصل هذه الاقتراحات بمجال التصرف المتوفر لمديري البرامج وبمسؤولياتهم، وبتدريب الموظفين، وبوضع نظم للمعلومات وحساب التكاليف، وبضرورة متابعة الحوار مع الدول الأعضاء. وإن ضرورة العمل بصورة تدريجية مع وضع الخبرة المكتسبة في الاعتبار بالإضافة إلى التعاون مع الدول الأعضاء نقطة هامة أكد عليها تقرير اللجنة الاستشارية وتقرير الأمين العام. وإن اللجنة الاستشارية التي درست بعناية فائقة التعديلات المقترحة وحللت بصورة منهجية في تقريرها اختلاف الطرق المتبعة في الميزنة الحالية والميزنة على أساس النتائج، لا ترى في اقتراحات الأمين العام ثورة ولكن مجهودا لتطوير وتعزيز النظام الحالي (A/55/543، الفقرة ٢٦). وأشارت وحدة التفتيش المشتركة من ناحيتها إلى أن الميزة التي يوفرها استخدام الميزنة على أساس النتائج، شأنها في ذلك شأن أي طريقة تتبع في وضع الميزانيات، تعتمد على العناية والدراية اللتين تبديهما كل من الأمانة العامة والدول الأعضاء في جهودهما المتضافرة لتطبيقه (A/54/287، الفقرة ٨٢).

٤ - وإذ يدرك المراقب المالي القلق الذي أثاره استخدام عبارة ''الميزنة على أساس النتائج'' يود أن يؤكد أن الأمر لا يتعلق بطريقة توزيع الموارد على أساس النتائج. فسوف يتم توزيع الموارد على أساس المعايير الحالية. وينبغي تبرير

طلب الموارد على أساس العناصر اللازمة لتنفيذ النواتج، وفقا للأحكام ذات الصلة في النظامين الأساسي والإداري، لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم. والأمانة العامة مقتنعة بأن استخدام المؤشرات عند مرحلة المراقبة المالية في تنفيذ البرامج سيسمح بمعرفة أثر هذه المؤشرات. وليست فكرة الميزنة على أساس النتائج عقابا ولكنها أداة في عملية البرمجة لا أثر لها على حجم موارد الميزانية. وإن اعتماد الجمعية العامة للتدابير التي اقترحها الأمين العام لا يغير طبيعة أنشطة المنظمة ولا طرائق التنفيذ كما أنه لا يغير طريقة توزيع الموارد بين مختلف البرامج أو المعلومات المفصلة المطلوبة لتبرير طلب الاعتمادات، بل إنه يسمح بتحديد أهداف المنظمة ومستوى التنفيذ.

٥ - **السيد مسيلي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال إن تقرير اللجنة الاستشارية (A/55/543) يعكس الحل الوسط الدقيق الذي تم التوصل إليه بعد الانتهاء من الدراسة المتعمقة لتقارير الأمين العام ومختلف الاجتماعات مع مدير الميزانية وممثلي الوكالات المتخصصة وأحد المشاركين في كتابة تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن هذه المسألة. وأشار إلى أن الاقتراحات التي تم تقديمها إلى اللجنة هي نتيجة تطور طويل طلبته اللجنة الاستشارية ولجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الخامسة. وبناء على طلب الجمعية العامة، وضع الأمين العام سلسلة من التقارير عدَّد فيها عيوب الطريقة المستخدمة في الوقت الراهن، وبعد ذلك أوصى في جملة أمور بإدخال ''عناصر مختلفة في الميزانية الموضوعة على أساس النتائج على أن توضع في الاعتبار احتياجات المنظمة وطبيعتها الخاصة''. ويطلب الأمين العام أن يتم العمل بهذا الأسلوب على نحو تدريجي مع إدخال التعديلات اللازمة في إطار الخبرة المكتسبة.

٦ - ووضعت اللجنة الاستشارية تقريرها من أجل تسهيل تحليل الاقتراحات والتوصيات التي قدمها الأمين العام. ويطلب الأمين العام إدخال مؤشرات للنتائج في كل باب من أبواب الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وتؤيد اللجنة الاستشارية هذا الاقتراح، وترى أن هذا النوع من المؤشرات قد وافقت عليه أصلا الجمعية العامة في إطار تخطيط البرامج وميزانيتها ورصدها وتقييمها كما أنه يرد في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، وسوف تستخدم هذه المؤشرات في وضع مشروع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بعد أن توافق عليها الجمعية العامة.

٧ - وفيما يتعلق بشكل وثيقة الميزانية، توصي اللجنة الاستشارية بتحرير مشروع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بعد وضع الملاحظات والتوصيات الواردة في تقريرها في الاعتبار، وتوضح أنه بمناسبة دراسة هذه الوثيقة سوف تقدم مبادئ توجيهية جديدة (الفقرة ٢٢). وليس هناك نموذج وحيد لوثيقة الميزانية. فعندما يحين الوقت لدراسة المقترحات الملموسة المتعلقة بالميزانية تستطيع اللجنة الاستشارية واللجنة الخامسة أن تقدما رأيهما في آثار القرارات المترتبة على هذا التعديل أو ذلك الذي تم إدخاله على مضمون أو شكل الميزانية البرنامجية المقترحة.

٨ - وتوسَّع الأمين العام في تقريره في ضرورة تفويض مزيد من السلطة لمديري البرامج في تنفيذ الميزانية وضرورة تحميلهم مسؤولية أكبر. وترد توصيات اللجنة بشأن هذه المسألة الهامة التي تشكل صلب العلاقة بين الدول الأعضاء والأمانة العامة في الفقرة ١٦ من تقريرها. وقبل اتخاذ أي قرار، ينبغي أن يتم بصورة واضحة إدراك مجال التصرف المتاح للأمين العام في استخدام الاعتمادات التي خصصتها الجمعية العامة. وهذا المجال أكبر في إطار عمليات حفظ السلام منه في الميزانية العادية. وإذا أعطي الأمين العام الإذن لنقل الاعتمادات من بند إلى آخر داخل باب من أبواب الميزانية إلا أن عليه أن يحصل على موافقة مسبقة من اللجنة الاستشارية قبل نقل اعتمادات من باب إلى آخر. ولن تعالج

اللجنة الاستشارية هذا الموضوع مرة أخرى في سياق الميزانية البرنامجية القادمة إلا إذا أصر الأمين العام على أن يكون له مجال أوسع للتصرف.

٩ - وحرصت اللجنة الاستشارية على تهدئة مخاوف الذين يخشون من أن الميزنة على أساس النتائج ستقلل الموارد. وقد اعترضت الجمعية العامة بوضوح على هذه الطريقة. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم وضع الاقتراحات المتعلقة بالميزانية وفقا للأحكام التي تنظم حاليا تخطيط البرامج ووفقا للقرار ٢١٣/٤١، بل إن عنوان وثيقة الميزانية لن يعدل، وسيستمر تقديم تقريري الأداء عن الميزانية البرنامجية في نهاية السنة الأولى ونهاية السنة الثانية من فترة السنتين. وسيعتمد تحسين هذين التقريرين وتحسين عملية التقييم والمراقبة على نوعية الخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية. وسيستمر استخدام الصيغ الواردة في النظام الأساسي لتخطيط البرامج ولن تغير الجمعية العامة الصيغ أو النظام الأساسي إلا بعد اكتساب خبرة طويلة في هذا المجال. والكراسات النموذجية الخمس الموضوعة لتوضيح استخدام هذه الصيغ والميزنة على أساس النتائج الواردة في بعض أبواب الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ ليس لها إلا أهمية محدودة في هذه المرحلة، كما أشارت إلى ذلك اللجنة الاستشارية في الفقرة ١٩ من تقريرها. وترد توصية اللجنة في هذا الموضوع في الفقرة ٣٤.

١٠ - ولا تستطيع الأمم المتحدة على عكس الدول الأعضاء أن تقيِّم أثر أنشطتها على أراضي دولة معينة أو على أي سكان. وعليه، ينبغي وضع أدوات مثل مؤشرات النتائج، والإنجازات المتوقعة، والأهداف التي يمكن حصرها على أساس أنشطة محددة. وكما تقر ضمنيا القاعدة ٧/١٠٤ من النظام الأساسي لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم، ليس من الضروري في جميع الحالات وضع مؤشر للنتائج. فهذه هي إحدى الصعوبات الرئيسية في الميزنة على أساس النتائج. وعندما يتم اكتساب الخبرة الكافية، ربما ينبغي العودة إلى فكرة معرفة ما إذا كان ينبغي وضع مؤشرات في جميع أبواب الميزانية البرنامجية.

١١ - ولخصت اللجنة الاستشارية توصياتها الواردة في الفقرة ٣٤ من تقريرها وملاحظاتها الرئيسية الواردة في الفقرات ٢٦ إلى ٣٣. وأصرت اللجنة الاستشارية على النقاط التالية: تتضمن اقتراحات الأمين العام كثيرا من الممارسات المعمول بها حاليا وتتوقع أن تستمر المحافظة على الدور الحالي للهيئات الحكومية الدولية؛ ولا يمكن أن تكون الحالة المالية للأمم المتحدة سبب إصلاح الطرائق المتبعة في وضع الميزانيات وما زال على الأمين العام أن يبرر بصورة كاملة ما يطلبه من اعتمادات. وإن تخطيط وبرمجة الأنشطة ستستفيد من نظم المعلومات الفعالة ومن تدريب الموظفين بصورة مكثفة. غير أنه مما لا غنى عنه، لكي تؤدي جميع هذه التدابير وظيفتها الكاملة، ينبغي أن يتوفر مناخ من الثقة المتبادلة بين الدول الأعضاء والأمانة العامة، وعلى كبار المسؤولين في الأمانة العامة أن يظهروا أنهم مصممون على نجاح هذه التدابير.

١٢ - **السيد أبرازيتسكي** (وحدة التفتيش المشتركة): قام، باسم من شاركوه في وضع تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون ''الميزنة على أساس النتائج: تجربة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة'' (A/54/287 و Add.1)، بعرض هذا التقرير. وأشار إلى أن المفتشين، إذ يدركون أن المسألة تتسم بحساسية شديدة وأن البعض يرى في مشروع الأخذ بالميزنة على أساس النتائج في الأمم المتحدة محاولة للحد من الرقابة التي تمارسها الدول الأعضاء على الإدارة ودور اللجنة الخامسة، حرصوا على احترام نص أحكام قرار الجمعية العامة ٢٠٥/٥٣ الذي كلفهم بإجراء ''دراسة تحليلية ومقارنة لتجربة هيئات منظومة الأمم المتحدة التي تتبع نهجا مماثلا للميزنة على أساس النتائج''. فالتوصيات التي تضمنها هذا التقرير الذي أُريد له أن يكون واقعيا ومحايدا تتناول الإجراءات التي ينبغي اتباعها لمساعدة اللجنة الخامسة على

إبداء رأيها في الأسس السليمة لتنفيذ الطريقة قيد النظر فيما يتعلق بالميزانية البرنامجية للأمم المتحدة. وقد رحبت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة كثيرا بهذه الوثيقة التي كانت موضوع نقاش متعمق لدى اللجنة الاستشارية التي تتفق في كثير من النواحي مع ملاحظات المفتشين.

١٣ - وأضاف قائلا إن من بين الأحداث التي مرت منذ صدور التقرير في آب/أغسطس ١٩٩٩، تجدر الإشارة إلى قيام المنظمة العالمية للملكية الفكرية بنشر تقرير عن تنفيذ برامجها لعام ١٩٩٨، تُقاس فيه نوعية النتائج باستخدام مؤشرات، وتُقاس نوعية الميزانية البرنامجية لليونسكو للسنة المالية ٢٠٠٠-٢٠٠١، وهي الأولى في هذا الاتجاه، وفقا لطريقة الميزنة على أساس النتائج.

١٤ - ومضى قائلا إن لدى مؤسسات الأمم المتحدة، بوجه عام، رؤية إيجابية فيما يتعلق بالميزنة على أساس النتائج التي تتوقع منها الكثير، غير أن تحليل ميزانياتها البرنامجية يشير إلى أن استخدامها لهذا الأسلوب لا يزال في البداية، وبوجه خاص فيما يتعلق بعناصر من قبيل النتائج المتوقعة ومؤشرات الأداء وقياس الأداء (انظر الجدول في الصفحة ١٣). والهدف من الدراسة التي أجراها المفتشون هو تحليل تجربة الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، بغية تسهيل نظر الجمعية العامة في مسألة الاستفادة من نهج الميزنة على أساس النتائج في الأمم المتحدة. وقد وضع المفتشون لهذا الغرض قائمة بالشواغل التي أعربت عنها الدول الأعضاء في القرار ٢٠٥/٥٣ وفي المناقشات التي جرت في اللجنة الخامسة، وهي شواغل أضافوا إليها بعض النقاط الهامة مثل الصلات القائمة بين هذا النهج والخطة المتوسطة الأجل.

١٥ - وواصل حديثه قائلا إن الاستخدام الفعلي لنهج الميزنة على أساس النتائج في مؤسسات الأمم المتحدة لا يزال في مراحل تطوره الأولية. وقد لاحظ المفتشون أن الصعوبات التي وُوجهت تتباين كثيرا بين مؤسسة وأخرى (الفقرة ٧٧)؛ وقد قاموا بتحليل ذلك في الفصل الثالث من تقريرهم. فالنقاط التي تدعو تجربة المؤسسات على أساسها إلى الاطمئنان هي خمس: فيمكن أن يصاغ نهج الميزنة على أساس النتائج وفقا للاحتياجات المحددة لكل منظمة ولخصائصها؛ ويمكن لهذا النهج أن يسهم في تعزيز دور الحكم في الدول الأعضاء؛ ولأنه ليس وسيلة للضغط على اعتمادات الميزانية وعدد الموظفين، فهو نهج محايد من وجهة النظر الإدارية؛ وهو يسمح بتسويغ الاحتياجات من الموارد على أساس نوعية النتائج وكميتها أيضا؛ وهو يساعد على تعزيز أهمية الخطة المتوسطة الأجل. وفيما يتعلق بالطابع المحايد لنهج الميزنة على أساس النتائج من حيث هو أداة إدارية، أشار المتكلم إلى الملاحظات الواردة في الفقرتين ٥١ و ٥٢ من التقرير.

١٦ - واستطرد قائلا إن من بين المشاكل التي تسترعي الانتباه بوجه خاص، مشكلة عدم وجود انسجام في المصطلحات الأساسية فعلى هيئات الأمم المتحدة أن تعتمد مصطلحات موحدة تُعتمد بالتنسيق مع الدول الأعضاء. وينبغي أيضا التطرق لمسألة معرفة ما إذا كانت أُسس نهج الميزنة على أساس النتائج تنطبق على جميع أبواب الميزانية البرنامجية وما إذا كانت المنظمات على استعداد لتطبيقها. وترى الهيئات التي استُشيرت أن من الأساسي لإنجاح نهج الميزنة على أساس النتائج اتخاذ إجراءات ملائمة ووضع نظم معلومات فعالة، وتدريب الموظفين وتطبيق عناصر هذا النهج بطريقة موحدة في جميع أقسام المنظمة. فالإعداد الجيد مهم بوجه خاص في حالة الأمم المتحدة في ضوء عدد المواقع التي تعمل فيها المنظمة وتنوع برامجها. ولكفالة مشاركة الدول الأعضاء في عملية تكييف هذا النهج ليستجيب لخصائص المنظمة، يقترح المفتشون إنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية في اللجنة الخامسة يمكنه عقد اجتماعاته أثناء دورة الجمعية العامة، وإذا لزم الأمر خارجها. وفي الأخير، تتمثل المسائل الثلاث الأخرى الناجمة أيضا عن الصعوبات، في طرق معرفة أثر العوامل الخارجية على النتائج، والدور القيادي الذي ينبغي أن يضطلع به رؤساء الإدارات في

الأمانة العامة والتفاعل الذي ينبغي أن ينشأ بين الدول الأعضاء والأمانة العامة فيما يتعلق باختيار تقنيات للميزنة على أساس النتائج، تلائم احتياجات المنظمة على أفضل نحو، ودور الأجهزة المكلفة بدراسة البرنامج والميزانية. وفي معرض تأكيده على أن النتائج المنتظرة من نهج الميزنة على أساس النتائج لن تتحقق إلا إذا طبقت الأمانة العامة والدول الأعضاء هذا النهج بعناية وبصيرة ثاقبة في عملية متضافرة، أشار في الختام إلى أن نجاح الإصلاحات في الميزانية يتوقف على بعث روح التوافق فيما بين الدول الأعضاء في مناخ تملأه الثقة بين هذه الدول والأمانة العامة.

١٧ - **السيدة غرا** (فرنسا): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي ودول أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي (استونيا، بولندا، الجمهورية التشيكية، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، ليتوانيا، هنغاريا) وقبرص ومالطة، وهما بلدان منتسبان أيضا إلى الاتحاد الأوروبي.

١٨ - ومضت قائلة إن الاتحاد الأوروبي يعلق أهمية كبرى على نهج الميزنة على أساس النتائج الذي بدأ الاهتمام به في المنظمة منذ قدم الأمين العام في عام ١٩٩٧ مقترحاته الأولى بشأن هذه المسألة، وذلك لأنه، أي الاتحاد، غير راض عن الطريقة التي تجري بها حاليا عملية الميزنة. فالنهج الجديدة المتوخاة في هذا الميدان يمكن أن تكون طريقة ملائمة لجعل المنظمة أكثر قدرة على تحقيق أهدافها، وأن تزيد من شفافية أنشطتها لدى الدول الأعضاء، وتعزز الصلة بين التخطيط والميزنة، وهي صلة ضعيفة إلى أبعد حد في الوقت الحاضر. ويمثل هذا النهج تطورا سيفضي بالتدريج إلى إحداث تغيير في وجهات النظر في المناقشات المتعلقة بالميزانية ويحقق انسجاما أوسع نطاقا بين أهداف الخطة المتوسطة الأجل ورصد اعتمادات في الميزانية، ويمكن الوفود التي ستتحسن معلوماتها من متابعة أنشطة المنظمة ومراقبة تنفيذ الولايات على نحو أفضل.

١٩ - واستطردت قائلة إن هذا التطور، كما لاحظت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، لن يتحقق من دون جهود تبذل: فينبغي، بصورة نهائية، تحديد المصطلحات وتوحيدها؛ وتحديد ما يقصد بالعوامل الخارجية تحديدا جيدا؛ وتكييف الشكل الجديد للميزانية وهو ما قد يتطلب وجود اختلافات في بعض أقسام محددة؛ وبالتالي إناطة المسؤولية بمديري البرامج الذين سينعمون بمزيد من المرونة في إداراتهم؛ وتعزيز نظم المعلومات والحسابات. وأشارت إلى أن الاتحاد الأوروبي يوافق على المبادرة الحكيمة التي قام بها الأمين العام والتي ستتضمن بموجبها الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين المقبلة مؤشرات بشأن الأهداف والنتائج المتوقعة ومؤشرات الأداء والعوامل الخارجية والنواتج والموارد المالية التي سيستمر توزيعها حسب الأنشطة - وأعربت عن تيقنها من أن الأمانة العامة قادرة على الأخذ بزمام هذا التطور بحلول الدورة القادمة للجمعية العامة.

٢٠ - وواصلت حديثها قائلة إن حرية التحرك الإضافية التي منحت لمديري البرامج لا تمس بأي شكل من الأشكال اختصاصات الجمعية العامة، لأنها تقابل أساسا توزيعا مختلفا للاختصاصات في الأمانة العامة، وستظل الأنشطة في إطار قرارات الجمعية العامة والنظام المالي. وعلى نقيض ذلك ستتسنى مساءلة الأمانة العامة عما تنجزه بالفعل وسيكون لدى الجمعية العامة أداة إضافية تساعدها على المراقبة وعلى اتخاذ القرارات. وبذلك ستصبح دورة البرمجة والميزنة والتقييم، أكثر انسجاما إذ سيصبح التقييم حينها عنصرا أساسيا من عناصر القرارات المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة.

٢١ - وأضافت قائلة إن ما يقرب من ٣٠ بلدا في جميع أنحاء العالم وعددا من المنظمات، اعتمدت نهجا ماليا أكثر استنادا إلى النتائج. وهي لم تفعل ذلك لتحقيق وفورات، ولكن لحرصها على الشفافية. فعلى الأمم المتحدة أن تمضي قدما في هذا الاتجاه، بخطوات متئدة للتوصل إلى النموذج

الذي يلبي احتياجاتها على أفضل نحو، ومع مراعاة ما أكدته اللجنة الاستشارية في الفقرة ١٧ من تقريرها، ومفاده أن طريقة عرض الميزانية هي طريقة محايدة من حيث حجم الموارد المرصودة، وأن أي أداء سيء لا ينبغي أن يؤدي بأي حال من الأحوال إلى تقليص تلقائي للموارد. ومن هذا المفهوم، فإن الميزنة على أساس النتائج ستؤدي إلى توسيع نطاق المراقبة التي تمارسها الجمعية العامة على أنشطة المنظمة وتعميقه، وستحسن في الوقت ذاته نوعية الحوار بين الدول الأعضاء والأمانة العامة.

٢٢ - **السيد سكجونسبيرغ** (النرويج): قال إن العادة في الأمم المتحدة درجت لأمد طويل على التركيز على مسألة الوسائل خلال فترة إعداد الميزانية وعلى الأنشطة في مرحلتي المتابعة والتقييم دون إثارة ما يكفي من التساؤلات بشأن الجدوى الحقيقية لتلك الأنشطة. ويدفع النظام الحالي مديري البرامج إلى تكريس جهدهم لتنفيذ الأنشطة المبرمجة مع أنها لا ترتبط على نحو واضح بالنتائج المتوخاة والأهداف العامة. وبذلك ينتهي بنا الأمر إلى فقدان الاهتمام بالأثر الشامل المتوخى تحقيقه.

٢٣ - وأضاف أن الميزنة على أساس النتائج، على العكس من ذلك، تلزم مديري البرامج بالتركيز على الإنجازات، أي على ما يكون لعملهم من آثار تنعكس إيجابا على السكان المستهدفين. كما أنها ستتيح للدول الأعضاء إمكانية أفضل للحكم على مدى فعالية ونجاعة أنشطة الأمم المتحدة وبالتالي إجادة اختيار التوجهات الواجب إضفاؤها على عمل المنظمة.

٢٤ - واسترسل قائلا إن الانتقال إلى الميزنة على أساس النتائج ينطوي على تغيير في المنظور وليس في النظام. ذلك أن العناصر الوحيدة التي تمثل شيئا جديدا فعلا بالمقارنة بالنظام الحالي تكمن في مؤشرات الأداء والعوامل الخارجية. غير أنه ينبغي دراسة النظم الحالية في مجالي المعلومات والمحاسبة بغرض معرفة ما إذا كانت ستتيح الاستجابة لمتطلبات الميزنة على أساس النتائج، وقد كانت اللجنة الاستشارية محقة في الإشارة إلى ذلك.

٢٥ - ومضى يقول إن الخطة المتوسطة الأجل توفر إطارا للميزانية البرنامجية. ويلاحظ الوفد النرويجي بارتياح أن الخطة المقترحة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ مُحكمة التنظيم وتوفر الإطار الأمثل للميزنة على أساس النتائج. ومن ناحية أخرى، يتفق الوفد مع اللجنة الاستشارية، في الرأي بأنه ينبغي ألا يُنظر إلى إقرار النهج الجديدة باعتباره إجراء يستهدف تقليص الميزانية أو الحد من النفقات أو بوصفه بداية توجه نحو تحديد سقف مطلق للميزانيات. وتذكر النرويج، في هذا الصدد، بأنها أعربت في بيانها يوم ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ بشأن الحالة المالية للأمم المتحدة عن معارضتها لمبدأ النمو الإسمي الصفري.

٢٦ - وأضاف أن مقترحات الأمين العام تتضمن كثيرا مما يتم القيام به في الوقت الراهن وأنه لا داعي لتعديل النظام الأساسي المالي أو النظام الأساسي لتخطيط البرامج. فالانتقال إلى الميزنة على أساس النتائج ينبغي أن يحدث بالتدريج وأن يواكبه برنامج تدريبي ضخم وأن يتمكن الموظفون من المساهمة فيه عن طريق تبادل الأفكار والخبرات. وتوصي النرويج الجمعية العامة بإقرار التوصية الواردة في الفقرة ٨٥ من تقرير الأمين العام (A/54/456)؛ وفيما يخص التوصية التي تضمنتها الفقرة ٨٦، تعتقد النرويج، على غرار اللجنة الاستشارية، أن تقرير الأداء عن الميزانية الخاصة بفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ينبغي أن يشتمل على تقييم لأداء المنظمة يأخذ بعين الاعتبار مجموع الإنجازات المتوقعة ويستند إلى مؤشرات الأداء المعتمدة في الميزانية البرنامجية.

٢٧ - **السيد باولز** (نيوزيلندا): تكلم أيضا باسم استراليا وكندا وضمت صوتها إلى بيانه كل من ولايات ميكرونيزيا الموحدة وفيجي وجزر مارشال وجزر سليمان وناورو وبابوا غينيا الجديدة وساموا وفانواتو.

٢٨ - وقال إن التقريرين المعروضين على اللجنة يستجيبان للشواغل التي برزت في عام ١٩٩٨ وهي آخر مرة تدارست فيها اللجنة هذه المسألة. وأضاف أن العلاقة بين النظام الحالي والميزنة على أساس النتائج تستند بشكل واضح جدا إلى تقارير الأمين العام واللجنة الاستشارية وبالتالي من المفهوم أن النظام الجديد يندرج ضمن عملية تمديد النظام القديم وهو تحسين له. وبعبارة أخرى لا يتعلق الأمر بإلغاء المكتسبات بل بإقرار عملية تطور تدريجية ليس لها، كما تمت الإشارة إلى ذلك، أي تأثير مباشر على ملاك الموظفين أو الميزانيات.

٢٩ - ومضى يقول إن الميزنة على أساس النتائج ستساعد الأمانة العامة على تركيز عملها على الأهداف ذات الأولوية التي حددتها في الخطة المتوسطة الأجل والتي أعاد زعماء العالم السياسيون التأكيد عليها في إعلان الألفية. ومهما تكن الأنشطة المقرر إنجازها أو النتائج الواجب تحقيقها، فإن تلك الميزنة ستساعد الدول الأعضاء والأمانة العامة على المضي في التركيز على ما يتوجب تحقيقه في نهاية المطاف. فهي لا تحدث أي تغيير في طابع الميزانية، بل تكتفي بالتشديد على مسألة الفعالية في تنفيذ البرامج، وهو ما من شأنه مساعدة الأمم المتحدة على أن تصبح في مستوى ما يطبع القرن الجديد من تحديات.

٣٠ - واستطرد قائلا إن الميزنة على أساس النتائج من المنتظر أيضا أن تشكل تطورا على مستوى الشفافية. ذلك أن النظام الحالي لا يتضمن أية عناصر تتيح فعلا للدول الأعضاء معرفة مستوى الموارد البشرية والمالية التي يحتاج إليها الأمين العام للوفاء بالولايات التي تعهد بها إليه الدول الأعضاء كما أن هذا النظام، بتركيزه على الوسائل والأنشطة عوض النتائج الملموسة، لا يمكّن الدول الأعضاء من تكوين فكرة صحيحة عن مدى فعالية الأنشطة المضطلع بها لتحقيق أهداف البرامج. وعلى خلاف ذلك، تولي الميزنة على أساس النتائج الأهمية للإنجازات التي يتم قياسها بواسطة مؤشرات الأداء وربطها مباشرة بالولايات. وبالإضافة إلى ذلك، وكما يشير الأمين العام إلى ذلك بوضوح في تقريره، ستندرج الميزنة على أساس النتائج ضمن إطار منطقي يشمل أيضا مخطط الميزانية والخطة المتوسطة الأجل والعناصر الأخرى التي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها ٢١٣/٤١ وغيره من القرارات اللاحقة.

٣١ - وقال السيد باولز إن البلدان التي تكلم باسمها أقرت في الإبان الإصلاحات الرئيسية التي اقترحها الأمين العام وإنشاء الحساب الخاص بالتنمية وإصلاح إدارة الموارد البشرية، وترى في الميزنة على أساس النتائج أفضل وسيلة لتعزيز فعالية الأمانة العامة. كما توافق دون تحفظ على التوصيات التي قدمها الأمين العام في الفقرتين ٨٥ و ٨٦ من تقريره (A/54/456) وتؤيد الفقرات ٢٦ إلى ٣٤ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/55/543). فهي تحرص على شكر اللجنة على تحليها لجميع جوانب مسألة الميزنة وخاصة عن طريق التشاور بهذا الخصوص مع سائر هيئات الأمم المتحدة، وتشاطر هذه البلدان اللجنة اعتقادها بأنه من المستحسن أن يتضمن تقرير الأداء عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ تقييما لمجموع النتائج التي حققتها المنظمة. وهذا التحديد مستصوب بشكل خاص.

٣٢ - وأضاف أن الزعماء السياسيين حددوا في إعلان الألفية أهدافا ملموسة تتطلب قدرا كبيرا من العمل وتتوخى مستوى رفيعا من الأداء. ويقع أمر مساعدة الدول الأعضاء في هذه المهمة على عاتق كل من الأمين العام والأمانة العامة، ولن تحرم اللجنة الخامسة تلك الدول من الوسيلة التي توفرها الميزنة على أساس النتائج في هذا المجال. وبالتالي، ينبغي للجنة أن تسعى إلى جعل هذه الآلية متاحة للمنظمة في أقرب وقت ممكن.

٣٣ - **السيد فوجيي** (اليابان): أشاد بتقرير اللجنة الاستشارية الذي تعد الأفكار الواردة فيه والتوجهات المتمخضة عنها ذات أهمية قصوى فيما يتعلق بإصلاح نظام الميزنة. وقال إن اللجنة الاستشارية على حق في استصوابها

لتحول تدريجي ومعقول وواقعي نحو الميزنة على أساس النتائج، وهو تحول لا يكمن في رفض النهج المتبعة في الماضي بل في الانتقال إلى مستوى أكثر تقدما. وإن اليابان لتشاطر دون تحفظ آراء اللجنة وخاصة منها تلك التي وردت في الفقرتين ١٦ و ٢٨ من تقريرها.

٣٤ - **السيد لوزينسكي** (الاتحاد الروسي): ذكَّر بأن الدول الأعضاء تبحث منذ إنشاء الأمم المتحدة عن صيغة توضح على نحو أفضل استخدام موارد المنظمة من خلال الميزانية. وحصل أول إصلاح في هذا المجال عام ١٩٧٣ حيث استعيض عن عرض النفقات حسب أوجه الإنفاق بتوزيع النفقات حسب البرامج. وثمة في الوقت الراهن سعي لإيلاء مزيد من الأهمية للتقييم النوعي لأنشطة المنظمة وذلك بتحديد الإنجازات المتوقعة أثناء تخصيص الموارد. ويؤيد الاتحاد الروسي هذا الجهد الرامي إلى تحسين الميزنة إذ أن العلاقة بين الموارد والنتائج غير واضحة بالشكل الكافي في الصيغة الحالية. وبما أن النتائج المتوقعة لا تحظى بأي ذكر مباشر في مستهل العملية، فإن الدول الأعضاء، لعدم قدرتها على تحديد ما إذا كانت تلك النتائج قد تحققت في نهاية الفترة المالية، لا تستطيع توزيع الموارد على النحو الأمثل وفق العلاقة بين مختلف الأنشطة والبرامج من جهة ونتائج نشاط المنظمة من جهة أخرى. والانتقال إلى الميزنة على أساس النتائج سيمثل بدون شك تطورا إذا تم في الظروف المثلى وفي ظل التزام دقيق بمتطلبات الإدارة السليمة. وبالنظر إلى انعدام تلك الظروف، فإن الاتحاد الروسي يؤيد اتباع نهج تدريجي. وتقرير اللجنة الاستشارية (A/55/543) يشكل أساسا لا غنى عنه لدراسة مقترحات الأمين العام. وأعرب السيد لوزينسكي عن مشاطرته اللجنة اعتقادها بأن معظم تلك المقترحات ليس إلا ترديدا لما يتم اتباعه في الوقت الراهن وبالتالي لا داعي لإدخال تعديل فوري على النظام الأساسي المالي أو على النظام الأساسي لتخطيط البرامج. فلا يتعلق الأمر في نهاية المطاف إلا بتوضيح وتطبيق أكثر عمومية للأحكام الواردة في النظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم.

٣٥ - واستطرد قائلا إنه من المنطقي تماما أن يصحب هذه العملية خلق أسلوب جديد للإدارة يهدف إلى إرساء نظام فعال لمتابعة السلوك المهني ونظام للالتزامات المرتبطة بالمساءلة وإلى تفعيل مقترحات الأمين العام الهادفة إلى إصلاح إدارة الموارد البشرية (التخطيط والتوظيف والتنقل والتعلم المستمر وتحسين الترتيبات التعاقدية وتفويض مزيد من السلطة مع ما ينبغي أن يصحب ذلك من التزامات). وتعتبر اللجنة الاستشارية وهي محقة في ذلك (A/55/543، الفقرة ٢٤) أن مشاركة الموظفين في جميع مراحل وضع شتى عناصر الميزنة على أساس النتائج يكتسي أهمية بالغة. وينبغي الأخذ تدريجيا بالصيغة الجديدة للميزنة وذلك بالاعتماد على نظم تكنولوجيا المعلومات وأخذ الخبرة المكتسبة بعين الاعتبار. وبغرض كفالة نجاحها، ينبغي أن تعمل الأمانة العامة والدول الأعضاء سوية على صقلها سعيا إلى تحقيق الشفافية والفعالية.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥.